# الأمن الإنساني وعملية التحول الديمقراطي في مصر بعد 2011

# Human Security and the Democratic Transition Process in Egypt after 2011

**د/ مصطفى جزار**

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (الجزائر)

m.djezzar@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/04 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/11 تاريخ النشر: 2021/06/04

**ملخص:**

عاشت مصر منذ سنة 2011 حراكا شعبيا في إطار مسيرة المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة كمطالب أساسية لعملية التحول الديمقراطي، والتي سترسم معالم الخريطة الأمنية الإنسانية الجديدة على جميع الأصعدة. وقد شكلت العلاقة بين التحول الديمقراطي وبناء الأمن الإنساني في مصر مقياسا لمعرفة مدى قدرة أبنية الدولة في استيعاب التغييرات البنيوية التي تصاحب المراحل الانتقالية، فبناء أو هدم الوضع الأمني الإنساني مرتبط بقوة درجة المسار الانتقالي وكذا النخب الحاكمة فيه. لذا فقد أرتبط بناء الأمن الانساني في مصر من ناحية أولى بثنائية التوافق والصراع بين مختلف النخب، والقدرة على استيعاب النخب الجديدة بدل إقصائها من المشهد العام، ومن ناحية ثانية بقدرة النخب على إعادة بناء المؤسسات السياسية بشكل توافقي واستيعابي في نفس الوقت.

**الكلمات المفتاحية:** الأمن الإنساني؛ التحول الديمقراطي؛ المرحلة الانتقالية؛ الحراك الجماهيري؛ المعضلة الأمنية.

***Abstract:***

Since 2011, Egypt has lived through a popular movement within the framework of the march for demanding freedom, dignity and justice as basic requirements for the democratic transition process, which will define the features of the new human security map at all level. The relationship between democratic transition and building human security in Egypt has formed a measure of the ability of state structures to absorb the structural changes that accompany the transitional stages. Building or demolishing the human security situation is linked to the strength of the degree of the transitional path, as well as the ruling elites in it. Therefore, building human security in Egypt has, on the one hand, been linked to the duality of consensus and conflict between different elites, and the ability to absorb new elites instead of excluding them from the public scene, and on the other hand, the ability of the elites to rebuild political institutions in a consensual and accommodating manner.

***Key words:*** Human Security; Democratic Transition; Transitional Phase; Mass Mobility; The security dilemma.

## 1.مقدّمة:

عرف الوطن العربي مع نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 حراكا جماهيريا بدأت شرارته في تونس وانتقلت إلى مجموعة من الدول العربية، ولقد رفع هذا الحراك شعار العدالة والحرية والكرامة والديمقراطية والمطالبة بتغيير الأنظمة السياسية القائمة. ومن بين هذه الدول نجد جمهورية مصر العربية، والتي عاشت منذ يناير 2011 حراكا شعبيا في إطار مسيرة المطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بهدف تحقيق التحول الديمقراطي، هذا الأخير الذي مر بثلاث مراحل أساسية، الأولى تمت برعاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة (2012/2011)، والثانية أدارها الرئيس المنتخب محمد مرسي (2013/2012)، والثالثة كانت ما بعد 30 يونيو 2013.

وتعد هذه المراحل الانتقالية الثلاث من أهم المحطات التاريخية التي مرت بها مصر، والتي سترسم معالم الخريطة الأمنية الإنسانية المصرية مستقبلا، على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بما يضمن دولة الحق والقانون والمواطنة، ولكن يبقى هذا مرهون بدرجة وقوة التحول الديمقراطي كعملية تؤسس لبناء الأمن الإنساني أو هدمه، ما يحيلنا إلى مسارين أساسيين، المسار الأول مرتبط بمدى قوة التحول الديمقراطي وكيف يمكن أن يساهم في تدعيم أسس الأمن الإنساني، من خلال زيادة شرعية النظام وإرساء دعائم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحماية الجبهة الداخلية من التهديدات المحتملة، والمسار الثاني مرتبط بضعف درجة التحول الديمقراطي وبالتالي ارتداده سلبا على منظومة الأمن الإنساني، ما يفسح المجال أمام معضلة أمنية على مستوى الدولة والمجتمع والفرد، وما ينتج عنه من عدم استقرار على كافة المجالات. وانطلاقا من هذا الجدل تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

**ما مدى مساهمة التحول الديمقراطي في إرساء معالم الأمن الإنساني في مصر بعد 2011؟**

يتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم التحول الديمقراطي في إرساء معالم الأمن الإنساني؟
- هل جسد التحول الديمقراطي في مصر أبعاد الأمن الإنساني؟
- ما مستقبل الأمن الإنساني في مصر في ظل التحديات والرهانات التي تفرضها عملية التحول الديمقراطي؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- كلما زادت قوة أو ضعف درجة التحول الديمقراطي، كلما ساهم ذلك في بناء أو هدم الأمن الإنساني.
- كلما ركز التحول الديمقراطي كمقاربة معيارية على انسانية الإنسان بتمكينه من حقوقه واشباع حاجاته كلما تمكن من تحقيق الأمن الإنساني.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف وتحليل عملية التحول الديمقراطي ومعالجة عملية بناء الأمن الإنساني في مصر، وكذا المنهج التاريخي لتحليل الإطار البنيوي لعملية التحول الديمقراطي بعد 2011، ومقارنتها بالفترات السابقة. كما تم الاعتماد على اقتراب

الدولة والمجتمع لتفسير الوضع السياسي في مصر، وتبيان دور الدولة والمجتمع في عملية الضبط الاجتماعي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات من عدمها تم تقسيم الدراسة على الشكل التالي:

المحور الأول: التحول الديمقراطي والأمن الإنساني: مقاربة مفاهيمية.

المحور الثاني: التحول الديمقراطي والتأسيس لبناء الأمن الإنساني.

المحور الثالث: الأمن الإنساني في مصر في سياق المراحل الانتقالية.

المحور الرابع: تقييم مسار التحول الديمقراطي في مصر من منظور الأمن الإنساني.

## 2. التحول الديمقراطي والأمن الإنساني: مقاربة مفاهيمية.

تمثل دراسة عملية التحول الديمقراطي أمر بالغ الأهمية، باعتباره من المفاهيم الحديثة المطروحة في الساحة الفكرية من ناحية، ونظرا لكثرة التفسيرات والتعاريف التي أعطيت له من ناحية ثانية، وباعتبار أن مسار التحول الديمقراطي في أي دولة يشكل الإطار العام لإعادة البناء المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الذي يحكم الفرد والمجتمع في مسار البحث عن منطق جديد لتأسيس أمن الدولة، فإن هناك علاقة وطيدة بين عملية التحول الديمقراطي ومسار التأسيس لبناء الأمن الإنساني في أي دولة. فلا يمكن الحديث عن عملية التحول الديمقراطي في ظل غياب أهم شروط الحياة المادية والمعنوية والتي يجب على الدولة ضمانها وتوفيرها لمواطنيها.

### 1.2. مفهوم التحول الديمقراطي.

يعتبر التحول الديمقراطي مفهوم حديث النشأة ارتبط بالديمقراطية الغربية، والتي جاءت كثورة سياسية وفكرية واجتماعية، منتجة بذلك تحول تدريجي مستمر ومتواصل وليس مجرد مفهوم جاهز للتطبيق في كل زمان ومكان، ما فرض ضرورة الاهتمام بالبحث في تفسير ظهور مفهوم التحول الديمقراطي.

**أ-تعريف التحول الديمقراطي:**

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى. حيث يقصد بالتحول (Inversion) من الناحية اللغوية التبدل (Mutation)، التغير (Changement)، الانتقال (Transition) أو التنقل من مكان أو التغيير من حال إلى حال. (الكواري، 2000، صفحة 19)

أما اصطلاحا مفهوم التحول يقابله باللغة الإنجليزية كلمة "Trantistion" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر. وتعتبر عملية التحول بمعنى "Trantistion" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق. (بروسي، 2008، صفحة 77) وتتحدد هذه التحولات من ناحية ببداية تحلل النظام السلطوي، ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من

أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن المحتمل أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو أن تنحدر بشكل كامل نحو الفوضوية.

ويعرف "روستو" التحول الديمقراطي بأنه: "عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع". (الكواري، 2000، صفحة 53) وعليه حاول "روستو" من خلال تعريفه إبراز الفواعل المساهمة في عملية التحول الديمقراطي من منطلق أهميتها، فعلى ضوء الفواعل تتحدد النتيجة من وراء عملية التحول الديمقراطي.

كما يعرف "صامويل هنتغتون" في كتابه الموجة الثالثة التحول الديمقراطي الديمقراطية بأنها:" مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية معينة، وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية". بالمقابل نلاحظ من خلال تعريف "صامويل هنتغتون" أنه ركز على أن التحول الديمقراطي يمر بمجموعة من المراحل وأهم مرحلة فيه هي الانتقال إلى الديمقراطية والتي يمكن أن تتعثر في مسارها نحو التجسيد. (عيسات ، 2019، صفحة 39)

**ب-مراحل التحول الديمقراطي:**

يمكن تقسيم مراحل التحول الديمقراطي إلى المراحل الأساسية التالية:

- **مرحلة القضاء على النظام السلطوي:** يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح قائدي عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية، ويعود هذا الفشل إلى أسباب تتعلق بمقاومة التحول من قبل النخب سواء العسكرية أو المدنية المعادية له، أو حتى نتيجة غياب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسات الملائمة. (بلعور، 2009، صفحة 27)

- **مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:** يتم اتخاذ قرار التحول عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية، بغرض التكيف والحفاظ على ذاته، وقد توجد في هذه المرحلة مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يضطر الديمقراطيين والسلطويين في نهاية المطاف إلى تقاسم السلطة فيما بينهم سواء بالصراع أو الاتفاق. (بلعور، 2009، صفحة 27)

- **مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي:** في هذه المرحلة يصبح الاعتقاد لدى الفاعلين السياسيين بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة، وبالتالي يتحقق التماسك الديمقراطي بتخلي النظام الجديد عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تفرز القواعد الديمقراطية. كما أن رضا النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات وتحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة

الرئاسة المدنية المنتخبة، هي مسائل من شأنها تحقيق الدعم والتماسك الديمقراطي. (بلعور، 2009، صفحة 27)

**ج-أليات التحول الديمقراطي:**

هناك ثلاث أليات للتحول الديمقراطي على الشكل التالي:

- **التحول من أعلى:** تتسم هذه الآلية باقتناع الحاكم نفسه بعدم القدرة على الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة واقتناعه بالديمقراطية، أو ظهور جناح إصلاحي داخل الفئة الحاكمة، وهنا تأتي المبادرة بتغيير سلوك النظام باتجاه الديمقراطية من طرف القيادة السياسية للنظام، ويشير الباحثين في دراساتهم إلى أن جوهر هذه الآلية هو ضرورة توفر الإرادة السياسية لدى القيادة السياسية الحاكمة، بحيث تعمل على توفير السبل الكفيلة بتحقيق المسار الديمقراطي، ولن يتم ذلك إلا من خلال نشر ثقافة الديمقراطية في مؤسسات الدولة. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المسار يتسم بأن القادة السلطويين يمكنهم صياغة قواعد رسمية للعبة السياسية تضمن الحفاظ على مصالحهم الحيوية في ظل نظام ديمقراطي جديد، بما ينتج ديمقراطية مقيدة لكنها تتميز بالاستقرار. (ماضي، 2011، صفحة 24)
- **التحول من خلال التفاوض:** في هذه الحالة لا يستطيع النظام البقاء على الحالة التي اعتاد عليها من قبل، كما لا يملك الجناح الإصلاحي داخل النظام القوة التي تمكنه من قيادة التحول، كما لا يمكن لقوى المعارضة تغيير النظام بمفردها. لهذا يتم الانتقال عن طريق مبادرة تأتي من كلا الطرفين، أي من قبل النظام السياسي والمجتمع المدني، حيث يتم التحول الديمقراطي عندما يدخل النظام السياسي في حوار مفتوح يشرك فيه جميع النخب السياسية والاجتماعية، للتوصل إلى أرضية اتفاق تبين طبيعة الدولة المراد تحقيقها، وكذا طبيعة النظام السياسي المراد انتهاجه. (ماضي، 2011، صفحة 25/24)
- **التحول من أسفل:** وهنا يعني قيام الشعب وقوى المعارضة الديمقراطية بأخذ زمام المبادرة في التحول نحو الديمقراطية، إذ تسقط الأنظمة السلطوية أو يتم الإطاحة بها، أو قد يحدث ذلك نتيجة وفاة رموز الديكتاتورية، والمبادرة بعد ذلك بعملية التحول من أعلى. وفق آلية التحول من أسفل فإن التحول الديمقراطي يأتي من خلال تزايد أعمال العنف والشغب والاضطراب العام غير المنظم، من قبل التنظيمات الشعبية المختلفة، وحينها فقط يرضخ قادة النظام لمطالب الجماهير من أجل احتواء الأزمة. (ماضي، 2011، صفحة 25/24)

**2.2 . مفهوم الأمن الإنساني.**

يعتبر الحديث عن فكرة جعل الكائن الفرد نقطة مرجعية في تعريف الأمن وليد فترة ما قبل الحرب الباردة. فمن الناحية التاريخية أثار العديد من المفكرين والكتاب هذه المسألة، من أمثال "مونتسكيو"، "كانط"، "هوبز"، و"غروسيوس". فقد تحدث "توماس هوبز" عن الحالة الطبيعية التي يعيشها الأفراد في النظام الداخلي، حيث دفع البحث عن الأمن بالبشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال "عقد اجتماعي"، تتخلى بموجبه المجتمعات عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. أما من الناحية الواقعية فقد ساهمت العديد من الأحداث والقضايا في بلورة دور الفرد في العلاقات الدولية، نذكر منها الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان 1948، الذي كان تركيزه منصبا على إرساء بعض القواعد الكفيلة لحماية الحقوق الأساسية للأفراد، بالإضافة إلى إبرام اتفاقية جنيف عام 1949.

وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني في إطار النظرة الشموليّة للتنمية البشريّة، التي تمت صياغتها في إطار برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ من قبل وزير الماليّة الباكستانيّ الأسبق "محبوب الحقّ"، بدعمٍ قويّ من عالم الاقتصاد الهندي "أمارتيا سن" عام 1994، حيث تعد أوّل وثيقة دوليّة رئيسية تطرح مفهوم الأمن الإنساني مع مجمعة من المقترحات لوضع سياسات تنموية واتّخاذ إجراءات معيّنة.

**أ-تعريف الأمن الإنساني:**

- **التعريف الواسع:** تجسد هذا التعريف في أول محاولة لطرح مفهوم الأمن الإنساني في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994، واحتضنت من قبل حكومة اليابان وتشمل الأكاديميين مثل "أكسورد" و"راميش ثاكور"، والذي يرى أن المفهوم يشمل كل ما يمس أمن وكرامة الأفراد، فهو مفهوم شامل ودقيق يعكس حقيقة الوضع الدولي الراهن ويأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر والتهديدات التي تمس أمن ومستقبل البشرية. (PNUD 94, p. 23، 1994)

- **التعريف الدقيق:** على خلاف المعنى الواسع الذي يأخذ في الحسبان جميع مظاهر التنمية البشرية والذي توجزه عبارة "التحرر من الحاجة"، فإن أصحاب هذا الاتجاه وخاصة الحكومة الكندية تقدم تعريفا ضيقا لمفهوم الأمن الإنساني، تقتصر أبعاده على مظاهر العنف، فبالنسبة لهم يعني الأمن الإنساني "التحرر من الخوف"، أي التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة وحياة الأفراد.

من هذا المنطلق، يركز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون حرية وكرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والاقتراب الأساسي هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد الذي يتربص بالإنسان، ذلك أن التهديد يمكن أن يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي، عدم المساواة في الحياة المقبولة وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية، فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الراشد، والمساواة، وسيادة القانون، وقد أعطى لمفهوم الأمن الإنساني جملة من التعاريف تشترك كلها في التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف. (عيسات ، 2019، صفحة 85)

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** قدم تعريف للأمن الإنساني في التقرير الصادر له عام 1994 حول التنمية البشرية تمثل في القول أن الأمن الإنساني يعني شيئين أساسيا هما: " التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف"، كما حدد التقرير سبع مستويات تشكل محتوى الأمن الإنساني تمثلت فيما يلي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي والأمن السياسي. (PNUD 94, 1994, p. 36)

وقد قدم مجموعة من المفكرين والمختصين تعريفات للأمن الإنساني ومن هذه التعريفات نذكر ما يلي:

يعرف "أمرتيا سن" "Amertya sen" الأمن الإنساني بأنه:" الحد من أوجه انعدام الأمن التي تبتلي بها حياة البشر، والتخلص منها إن أمكن، وهو ما يتعارض مع أمن الدولة الذي يركز أساسا على صون سلامة الدولة وقوتها، ومن ثم فأمن الدولة يرتبط ارتباطا غير مباشر بأمن البشر الذين يعشون في الدولة". (Amertya, 1999 , p.10)

يرى "محبوب الحق" بأن الأمن الإنساني يعني: " أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلا من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم". (ulhaq, 1995, p. 115)

**ب-خصائص الأمن الإنساني:**

تتمثل أهم خصائص الأمن الإنساني فيما يلي: (عيسات، 2019، صفحة 85/84)

- **الشمول والعالمية:** والذي يعني أنه حق للإنسان في كل مكان، يهم البشرية جمعاء، فمع سرعة العولمة والقضايا الإنسانية وتزايدها المستمر، متجاوزة جميع الحدود، يجب الدفع إلى النظر إلى مفهوم الأمن الإنسان بأنه مفهوم شامل وعالمي.

- **الترابطية:** أي أنها متكاملة يتوقف كل واحد على الآخر، فإذا ما تعرض الناس للخطر في أي مكان من العالم، من الممكن أن تتأثر بذلك كل الدول. إن التهديدات مترابطة اليوم أكثر من أي وقت مضى، والتهديد الذي يتعرض له الواحد هو تهديد للجميع. ولم تكن القابلية للتأثر المشتركة بين الضعفاء والأقوياء أوضح مما هي عليه الآن.

- **الحماية والتمكين:** فهو ممكن من خلال الوقاية المبكرة فهي أسهل من التدخل اللاحق، نقصد بالحماية حماية الحريات الأساسية الحيوية، حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديد والمواقف الخطيرة، وذلك من خلال بناء قدراتهم وتطلعاتهم، أما التمكين فيظهر من خلال التحرر من الحاجة، التحرر من الخوف وحرية العمل بالاعتماد على النفس، كما يعني الإشراك الكامل لكل الأفراد في تقرير مصيرهم، بإتاحة الحرية السياسية، الشفافية اللامركزية، وسيادة القانون كوسائط يتمكن الناس من خلالها من المشاركة في صنع القرار واتخاذه.

- **محورية الفرد:** يخص نوعية حياة البشر في كل أنحاء العالم، فهو يتعلق بالكيفية التي يحيا بها الناس في مجتمع من المجتمعات، وبمدى حريتهم في ممارسة خياراتهم الكثيرة، وبمدى وصولهم إلى فرص السوق.

**ج-أبعاد الأمن الإنساني:**

المقصود بالأبعاد هنا هي المستويات، فإذا عدنا إلى مفهوم الأمن الإنساني ينظر إليه كمفهوم يتمحور حول الفرد، متعدِّد الأبعاد، متشابك وعالميّ، وكإطار موسع للأمن الوطني.

- **الأبعاد الكيفية:** تتعلق الأبعاد الكيفية بتحقيق الكرامة الإنسانية، والتي تشمل الحرية الشخصية، وتسيير أمور الحياة الخاصة، والتمكين من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. حيث تندرج تحتها: الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي.

. **الأمن الفردي (الشخصي):** يعتبر الأمن الفردي من أهم عناصر الأمن الإنساني، نظرا لما لهذا الأخير من أهمية على حياة البشر. يهدف إلى حماية الإنسانية في مواجهة العديد من أشكال العنف المفاجئة وغير المتوقعة وحماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية في المجتمعات السلطوية بسبب التمييز العنصري. (فرقاني، 2008، صفحة 19)

. **الأمن المجتمعي:** يوحي الأمن المجتمعي إلى قدرة الاستمرارية داخل شروط مقبولة للتطور، كما يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد، وكذا التهديدات والانكشاف، التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها. ذلك بهدف ترسيخ حق المشاركة. كما يعني أيضا توفير نوعية أفضل في الحياة الكريمة، من خلال الحماية ضد التمييز العنصري بكافة أشكاله المؤسس للعنف. (عيسات، 2019، صفحة 87)

. **الأمن السياسي:** بمعنى خلق الاستقرار على المستوى الداخلي والخارجي للبلاد، فالمستوى الداخلي يتعلق بالنظام السياسي والعلاقة بينه وبين الشعب، وقدرة هذا النظام على تحقيق الاستقرار، الأمان والطمأنينة للشعب. أما المستوى الخارجي فيتعلق بالسياسة الخارجية والحفاظ على السيادة لما لها من أهمية على مستوى الأمن السياسي. فالأمن السياسي إذا يحتوي على حق الفرد في التمتع بالاستقلالية في اختيار ممثليه، وفي المشاركة في الحياة السياسية، وفي الحرية في ممارسة قواعد حقوق الإنسان دون خرق لها، هذا ما دفع إلى بداية الحديث عن الديمقراطية والحكم الراشد كقواعد أساسية لتمكين الأفراد من التعبير والمطالبة بحقوقهم. (عيسات، 2019، صفحة 89)

**- الأبعاد الكمية:**

تتمثل النواحي الكمية للأمن الإنساني في تحقق الحاجات الأساسية للإنسان، في مستوى الطعام، المأوى، التربية، العناية الصحية، وهي أساسية لبقاء الإنسانية.

. **الأمن الغذائي:** يفهم الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخلهم. (حمدان، 1999، صفحة16)

. **الأمن الاقتصادي:** نقصد بالأمن الاقتصادي ضمان حد أدنى من الدخل للأفراد، فلكل واحد الحق في العمل من أجل الحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده، ومنه فالأمن الاقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمشرب والعلاج، خاصة في الظروف التي تواجه فيها الكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية. (عيسات، 2019، صفحة 90)

. **الأمن الصحي:** يتمحور الأمن الصحي حول ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع من جميع الأخطار والوقاية منها، كما يقصد به حق الفرد في أن يعيش بمأمن من المرض والحاجة، وإيجاد الحق في توفير العلاج والأدوية اللازمة لعلاجه من المرض عند وقوعه. (عيسات، 2019، صفحة 91)

. **الأمن البيئي:** يقصد به "حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة"، وهو شرطا أساسيا لتمكين باقي الحقوق الأساسية للحياة، لذلك تم ربط الأمن بالتهديدات البيئية، حيث أصبح المشكل البيئي مشكلا أمنيا عالميا لعدم إمكانية حصر أثاره في مجال مكاني محدد. (أبو جودة، 2008، صفحة 57)

## 3. التحول الديمقراطي والتأسيس لبناء الأمن الإنساني.

يوحي مفهوم الأمن الإنساني بإنتاج الأمن بمفهومه الشامل، مما يساعد على صياغة وتطوير علاقة الحاكم بالمحكوم ويقود نحو تفعيل دور الفرد في مجتمعه، وذلك من خلال ثلاثية التمكين، الحماية والانعتاق،باعتبارها مطالب أساسية في إطار عملية التحول الديمقراطي، كما أن هذه الأخيرة تعتبر كأرضية منتجة للأمن الإنساني في ظروف معينة، وذلك بتفعيل مركزية حقوق الإنسان المنتجة للتنمية الإنسانية وغير القابلة للفصل عن الأمن الإنساني، فللتحول الديمقراطي تأثير على الدولة، الفرد والمجتمع، وذلك من خلال قدرة الدولة على احتواء التغيرات الهيكلية التي تمر بها، وكذا التعامل مع أزمات ومخرجات التحول بما يحقق أمن الفرد والمجتمع والدولة، ويظهر ذلك من خلال التأثير على أبعاد الأمن الإنساني الأربعة التالية:

### 1.3. البنية السياسية "الأمن السياسي" وجدلية الصراع والتو افق:

يظهر ذلك من خلال دراسة أدوار الفاعلين مثل الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، في استقرار أو عدم استقرار المرحلة الانتقالية ما بعد التغيير، وكذا من خلال تفاعلات النخب ما بعد إسقاط النظام السلطوي، وبالنظر لمختلف مصادر تهديد الأمن السياسي.

في دراسة لها حول التفاعلات المرتبطة بتحول إيران من حالة الثورة إلى حالة الدولة، تركز الدكتورة أمل حمادة، على الأدبيات التي درست سلوكيات الفاعلين السياسيين بعد الإطاحة بالأنظمة السلطوية، حيث ترى أن مراحل التحول الديمقراطي تبدأ بوجود توافق بين الفاعلين السياسيين حول هدف إسقاط النظام السياسي السلطوي، وأنه بعد النجاح في ذلك تتخذ النخب مجموعة من الإجراءات أهمها السيطرة على المؤسسات القمعية كالجيش والشرطة، واللجوء إلى اختيار شخص يحظى بالإجماع الوطني من جانب مختلف القوى السياسية الجديدة ليكون على رأس النظام الجديد، وهذا كله من أجل تحقيق الإجماع الوطني، أو لإفتقاد النخب الجديدة لعامل الخبرة في تسيير الشأن العام. (حمادة، 2008، صفحة 45)، وهذا السيناريو يشبه كثيرا السيناريو المصري بعد حراك يناير 2011.

وفي دراسة أخرى بعنوان مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي يفسر الدكتور خالد حنفي علي المسألة من خلال احتمالين، الأول متعلق بالصراعات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية والتي تدخل في إطار الحركة التطورية للمجتمعات، والتي قد تنتهي إلى مرحلة أكثر نضجا، وأبرز مثال على ذلك الثورة الفرنسية. والثاني مرتبط بالصراعات في المرحلة الانتقالية بحالة غير طبيعية، ومن هنا سنصل إلى نتائج عكسية منتجة بذلك النمط السلطوي المنهار بدل التغيير البنيوي الايجابي، وفي هذا المستوى تواجه

المرحلة الانتقالية مجموعة من التحديات والتي يمكن أن تصل إلى مستوى تهديد الأمن السياسي للبلاد. (خالد حنفي، 2012، صفحة 5)

**2.3 البنية الاقتصادية "الأمن الاقتصادي" وجدلية الركود/ النمو:**

تبرز مجموعة من المتغيرات الاقتصادية في المراحل الانتقالية والتي تعد متغيرا مركزيا للحديث عن قدرة المسار الانتقالي على النجاح، واستيعاب التحولات السياسية من خلال جدلية التنمية والديمقراطية، وتشير التجارب العالمية إلى أن المشكلات الاقتصادية كان لها الدور الكبير في التأثير على المسار الانتقالي وفقا لمستويين: اما زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية أو تحسين الاقتصاد ومن ثمة تعزيز الديمقراطية.

ان تحقيق معدلات النمو الاقتصادي تعتبر أمر حيوي للمسار الاقتصادي خلال المراحل الانتقالية، كما أن عدم استقرار النخب يكون له تأثير سلبي على معدلات التنمية الاقتصادية ومن ثمة التحكم في نسب البطالة. (معوض، 2014). ويعتبر نمط توزيع الريع والموارد في المراحل الانتقالية معيارا حاسما في مسألة الحفاظ على قدرة المجتمع في تأمين المسار الانتقالي، من خلال أن استخدام هذه العوائد بطريقة متزنة سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار الداخلي والحفاظ على معدلات النمو، وعلى العكس يمكن أن تؤدي طريقة التوزيع وفق الصيغة الزبائنية وانتشار الفساد إلى تهديد الاستقرار الداخلي ما ينتج عنه حالة من العنف المجتمعي. (خالد حنفي، 2012، صفحة 68)

**3.3 البنية الثقافية والاجتماعية "الأمن المجتمعي" وجدلية الاندماج /الإقصاء:**

إن المجتمعات التي تعرف تعدد هوياتي في ظل المعاملة غير المتساوية بين هذه الجماعات يمكن لها أن تنتج صراعات في هذا الفضاء، ويتخذ الصراع هنا شكلين: إما شكل الصراع الأفقي بين هذه الجماعات، أو صراع عمودي يتشكل مع الدولة كتنظيم كلي يمكن أن يحرم هذه الجماعات من حقوقها، ومن ثم يأتي مفهوم الاندماج/الإقصاء ليحاول تفسير هذا التفاعل، ويقصد به "عملية خلق الفرص على قدم المساواة لتوطيد الروابط الاجتماعية، من خلال المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي (سياسيا، اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا) والمؤسسات العامة، ومن ثم عند الاقتراب من المفهوم تبرز الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار علاقات القوة داخل المجتمع سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، وهي العلاقات التي تؤثر في النهاية في أوضاع المجتمع.(نجيب، 2014، الصفحات 80-81) ومن ثم يرتبط مفهوم الاندماج خصوصا بمفهومين:

-**الاندماج والعدالة الاجتماعية:** فكون الاندماج نتاج سياقات غياب العدالة والمساواة، فغياب العدالة الاجتماعية يكون معرقلا للتفاعل الايجابي بين الجماعات المختلفة وتغيب من خلاله فكرة المصلحة المشتركة. (نجيب، 2014، صفحة 81)

-**الاندماج والإقصاء:** الاندماج هو تناول السياق الايجابي في المجتمع على عكس الإقصاء ذو المنحى السلبي، فتفعيل قيم التسامح والتعددية مهمة لتجاوز إشكاليات الإقصاء. (نجيب، 2014، صفحة 81).

## 4. الأمن الإنساني في مصر في سياق المراحل الانتقالية.

إن الحديث عن التحول الديمقراطي كعملية تؤسس لبناء أو هدم الأمن الإنساني يدفعنا إلى الحديث عن مسارين أساسيين، الأول متعلق بقوة درجة التحول الديمقراطي وكيف يمكن أن يساهم في تدعيم أسس الأمن الإنساني في دولة ما، إذا ركزت على زيادة شرعية النظام وحماية الجبهة الداخلية من التهديدات المحتملة، وإرساء الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي كأبعاد حيوية في الأمن الإنساني، فالتحول الديمقراطي يمثل ركيزة أساسية للأمن الإنساني عن طريق احتواء العنف وصيانة الاستقرار في الدولة. أما المسار الثاني فيتعلق بضعف درجة التحول الديمقراطي أو ارتداده وكيف أنه يؤثر سلبا على الأمن الإنساني، حيث يمثل ذلك تهديدا لأبعاده الكمية والنوعية وفسح المجال أمام معضلة أمنية على مستوى الدولة والفرد، ومعضلة أمنية مجتمعية على مستوى المجتمع المنتج لعدم الاستقرار بكل أبعاده. ويمكن استقراء ذلك من خلال الأبعاد الأمنية التالية:

### 1.4. الأمن الفردي والشخصي:

يقصد به الحالة التي يشعر فيها المواطن بأن أنظمة الدولة الرسمية تلبي حاجاته الأساسية، في مجالات الموارد المالية، والسكن والعمل والصحة والتعليم، شرط أن تكون ذات جودة مقبولة، تحدد وفقا لمدى كفاية دخل الأسرة وتوفر فرص العمل، ولكن أيضا في ظل تمتع جميع المواطنين بخدمات الرعاية الصحية ويظهر ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات يمكن حصرها من خلال ما يلي:

أ-**الدخل الكافي:** تشير إحصائيات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامي 2010-2011 إلى أن متوسط الدخل السنوي للسكان في مصر هو25352.7 جنيها، ويرتفع هذا المتوسط في الحضر وينخفض في الريف، أما بالنسبة إلى الإنفاق السنوي للأسرة وفقا لمجموع الإنفاق فتشير الإحصائيات إلى أن الجزء الأكبر منه ما يعادل 40% ينفق على الطعام والمشروبات، ثم يأتي الإنفاق على المسكن ومستلزماته بحوالي18%، وتتوزع باقي النسب على المستلزمات الأخرى (دوابة، 2016، صفحة 12).

خلال سبتمبر 2012 أفادت 86% من الأسر الأكثر احتياجا بأن دخلها لا يكفي حاجاتها الشهرية، ويرتبط هذا العجز بثبات مستويات الدخل مقابل ارتفاع الأسعار، ما يدفع هذه الأسر إلى اللجوء إلى أساليب عدة لتلبية حاجاتها اليومية أبرزها: استهلاك أنواع أرخص من السلع الغذائية، الاستدانة، تقليل كمية الطعام، الشراء بالتقسيط والاعتماد على أهل الخير (دوابة، 2016، صفحة 14). وبالرجوع لنتائج المؤشر العربي لعام 2016، نلاحظ أن الأوضاع الاجتماعية في مصر تسير من سيء إلى سيء جدا، إذ أفاد 37% إلى أن أوضاعهم الاجتماعية سيئة و16% سيئة جدا. (البلتاجي، 2016، صفحة 218)

كما أشارت بخصوص كفاية الدخل إلى أن دخل الأسر لا يغطي نفقات حاجاتهم، كما يواجهون صعوبة في تغطية معظم متطلباتهم اليومية، كما أنه عند البحث في نسبة السكان الذين يعيشون في منازل من دون مرافق أساسية، تشير نتائج المؤشر العربي عن تقويم المواطنين لمجموعة من الخدمات التي تقدمها الحكومة إلى أن32%يرونها سيئة جدا، و39% يرونها سيئة. (البلتاجي، 2016، صفحة 218)

ب- **الرعاية الصحية:** تعد الصحة من الحقوق الأساسية التي تقع على الحكومة عبء الالتزام التام بضمان حصول كل فرد من أفراد المجتمع عليها بقدر متساوي، ورغم هذا إلا نفقات الصحة في عهد مبارك كانت أقل من نسبة 5% من إجمالي المصروفات العامة للدولة، ولا تتناسب هذه النسبة الضئيلة على الإطلاق مع حجم التحديات التي تواجه القطاع الصحي في مصر، بالإضافة إلى أن ما يقرب من نصف المصريين ليس لديهم تأمين صحي وهم إلى حد كبير سكان الريف، أي أن46٪ من المصريين بدون تغطية التأمين الصحي.(البلتاجي، 2016، صفحة 218)

في المراحل الانتقالية لما بعد حراك 25 يناير، لم نشهد أي تغيير في مجال الصحة، وعلى الرغم من أن التأمين الصحي يشمل 54% من المجتمع المصري، وعلى الرغم من أن عدد المؤمن عليهم يصل إلى 45 مليون نسمة، إلا أنه لا بد من التمييز بين التغطية النظرية وإمكانية الوصول إلى الخدمة والحصول عليها، فمن الملاحظ عدم رضا المواطنين عن مستوى الخدمة وكفاية من يقدمها، إلى جانب نقص الخدمات التأمينية في الريف أو انعدامها تقريبا مقارنة بالحضر. (دوابة، 2016، صفحة 14)، إضافة إلى عدم وجود مؤسسات مستقلة لضمان جودة الخدمات الصحية في القطاع العام أو الخاص.

في هذا السياق، فقد ناد حراك 25 يناير كبداية لعملية التحول الديمقراطي بالحرية والعدالة الاجتماعية، وبذلك يعد وصول السكان جميعهم إلى النظام الصحي "بغض النظر عن القدرة المالية" أحد مؤشرات العدالة الاجتماعية. فالصحة تحرر الإنسان وتدعم حريته في الاستمتاع بالحياة، وتمكنه من العمل والإنتاج ما يضمن كرامته، وعلى الرغم من ذلك يستمر تدهور الوضع الصحي، مع وجود نحو 50% من المواطنين بلا غطاء تأميني صحي وكذا عدم الإنصاف في إتاحة موارد العلاج على نفقة الدولة، في الوقت الذي يكون فيه أكثر من 72% من الإنفاق الكلي على الرعاية والخدمات الصحية إنفاقا ذاتيا مصدره المواطنون، وهذا ما يعكس الحاجة والفاقة، ومن ثم غياب الحماية والتمكين كهدفين أساسيين لبناء الأمن الإنساني كمطلب أساسي للتحول الديمقراطي في مصر(حسين و محمود، 2016، صفحة 56).

ج- **الأمن الوظيفي:** يعد انتشار البطالة أحد الأسباب الرئيسية لقيام حراك 25 يناير، وعلى الرغم من ذلك لم يشهد سوق العمل أي تطور بعد الثورة بل على العكس من ذلك فقد شهدت معدلات البطالة ارتفاعا ملحوظا، وكشفت إدارة معايير العمل الدولية في منظمة العمل الدولية أن الاضطرابات التي لحقت بأشكال النشاط الاقتصادي عقب الثورة أدت إلى رفع نسبة البطالة في مصر إلى 12% بعد أن كانت 8.9% في نهاية عام 2010، كما أكد البنك الدولي إلى أن عملية التحول الديمقراطي في مصر انعكست سلبا على إمكانية العثور على وظيفة لائقة، كما عرفت مرحلة ما بعد الحراك ارتفاع ملحوظ في عدد العاطلين عن العمل والذي بلغ نحو 3.4 مليون نسمة أي بحوالي 12.6% في الفترة 2011-2012 وذلك في ظل عجز قطاعات الاقتصاد الوطني عن توفير فرص عمل.(البلتاجي، 2016، صفحة 219)

**2.4 الأمن الاقتصادي.**

تعاني مصر من مجموعة من المشكلات الاقتصادية، التي جعلت من الوضع الاقتصادي ما يمكن أن نطلق عليه المعضلة الاقتصادية، بمعنى أن محاولة إصلاح أية مشكلة اقتصادية سيكون على حساب

باقي المشكلات الأخرى، وهو واقع مشهود في الحياة الاقتصادية المصرية، فالحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي بحدود ما يكفي واردات شهرين ونصف فقط، أدى إلى خلق سوق موازية مشتعلة، واللجوء لتعويض الاحتياطي بالديون، أو بودائع من دول أخرى، أو التأثير السلبي على حصيلة البنوك المحلية من النقد الأجنبي، حيث قامت هذه البنوك بإيداع جزء من حصيلتها بالنقد الأجنبي لدى البنك المركزي لمساندة احتياطي النقد الأجنبي، وهو ما أثر على قدرتها بالوفاء بمتطلبات عملائها من النقد الأجنبي، ويمكن توصيف الحالة الاقتصادية المصرية بعد 2011 من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، والتي توضح حقيقتها البيانات الحكومية.

**أ- السياسة النقدية:** فيما يخص الحالة الاقتصادية إبان فترة حكم محمد مرسي فقد شهدت تدهورا للمؤشرات الاقتصادية حيث انخفض معدل النموإلى2.3%، كما انخفضت قيمة الجنيه أمام الدولار ليصل إلى سبعة جنيهات في شهر مايو 2012، وبالنسبة للاحتياطي النقدي فقد شهد ارتفاعا من 31 مليار إلى35مليار وذلك نتيجة للوديعة القطرية.(مركز ديوان، 2014، صفحة 5)، وعلى مستوى التشريعات الاقتصادية فقد كان الهدف الرئيس منها البحث عن مصادر مالية للدولة، وقد أقر مجلس الشورى قانون ضريبة الدخل، وقانون الضريبة على الدمغة وقانون الصكوك في محاولة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، رغم صعوبة الفترة الانتقالية لضمان الاستقرار وتلبية حاجيات الشعب المصري(مركز ديوان، 2014، صفحة 3). أما بالنسبة لملفات السياسة العامة فقد شهد ملف الوقود والكهرباء أزمات عدة حاولت الحكومة التعامل معها عبر التركيز على الحلول الظرفية، أما ملف الخبز فقد شهد عدد من الخطوات الإصلاحية التي تمثلت في تطبيق تجربة تحرير سعر الدقيق (مركز ديوان، 2014، صفحة 4)، وفصل الإنتاج عن التوزيع في خطوة للقضاء على أهم وأبرز مشكل يعاني منه المجتمع المصري، ولتحقيق أمن غذائي يصون كرامة الشعب من جهة، وحماية الأمن الوطني المصري من جهة ثانية.

**ب-السياسة المالية:** يمثل الدين العام مصدرا من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة، عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولاسيما من الضرائب، فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات محلية أو دولية أو دول أجنبية. ولقد بلغ الدين العام المحلي المصري نهاية يونيو2014، ما قيمته 1908مليار جنيه مصري، مقارنة بـ 1527مليار جنيه نهاية يونيو2013، وبذلك يكون الدين العام المحلي قد زاد بقيمة381 مليار جنيه خلال عام، وبنسبة قدرها19.9 % من قيمة الدين العام المحلي في نهاية يونيو2013. (مركز ديوان، 2014، صفحة 8). مع ملاحظة أن الفترة من يوليو2014 وحتى2017، شهدت زيادة كبيرة في قيمة الدين العام المحلي، بسبب الاكتتاب الخاص بتوسعة قناة السويس، والذي بلغ 60مليار جنيه، وكذلك قرض الهيئة العامة للبترول من البنوك المحلية بقيمة10مليار جنيه لسداد مستحقات شركات النفط ، ومن المتوقع أن يتجاوز الدين العام المحلي قيمة2 تريليون جنيه مستقبلا بسبب استمرار الحكومة في إصدار سندات وأذون خزانة بغرض سداد متطلبات الموازنة، وما يقوم به البنك المركزي من طباعة للنقود، نظير سندات دين على الحكومة. (مركز ديوان، 2014، صفحة 9)

**ج-السياسة التجارية:** لا يعد العجز بالميزان التجاري مجرد رقم حسابي، ولكن هي عكس جزءا كبيرا من الأداء الاقتصادي للدولة، واستمرار العجز بالميزان التجاري والتكريس له، وهو ما يعد نوعا من التبعية للخارج، وبخاصة إذا ما كان هذا العجز ناتج عن استيراد السلع الأساسية والاستراتيجية، كما هو الحال في مصر لاستيراد القمح، ومستلزمات الإنتاج والعدد والآلات. وقد أدى إلى استمرار العجز التجاري لمصر، مجموعة من العوامل، منها السياسة الاقتصادية التي بُنيت على أساس التخلي عن سياسة" إحلال محل الواردات"، وإطلاق العنان للاستيراد، بغض النظر عما يعكسه ذلك من محاربة للصناعات المحلية والتغاضي عن عمليات الإغراق التي شملت العديد من الصناعات المحلية، بحجة حرية التجارة.

كما أن بعض الصناعات التي قامت في مصر باستثمارات أجنبية، لم يُشترط عليها استخدام نسب معينة من مكونات محلية، كما لم تستهدف هذه الصناعات تنمية الصناعات المحلية المغذية، ولا تزال صادرات مصر تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية، والصناعات التقليدية، لذلك لا يوجد أثر للقيمة المضافة العالية في مكون الصادرات المصرية، ويمكن استقراء ضعف الصادرات المصرية مقارنة بالواردات، والتأكيد على حقيقة أن الصادرات المصرية قد تبلغ 50 %من قيمة الواردات المصرية أو دون ذلك، من خلال الاطلاع على بيانات التبادل التجاري عن الفترة 2009/2008-2014/2013.(هاشم ربيع، 2017، صفحة 495)

ويعكس هذا المؤشر ميزان المدفوعات وما يظهره من متابعة عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات، بالإضافة إلى الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال التي بين مصر والدول الأخرى، وهو يعكس بصفة رئيسية التغير في العرض والطلب على المنتجات المصرية، ومركز المعاملات المصرية الخارجية خلال مختلف المراحل الانتقالية التي مرت بها مصر بعد الحراك، والتي كان لها انعكاسات مستقبلية خطيرة على مختلف مناحي الحياة المصرية، وخاصة على مختلف مؤشرات الأمن الإنساني.

**3.4 الأمن السياسي.**

مرت مصر في الفترة ما بين (2011-2019) بمرحلة انتقالية في إطار تحقيق الديمقراطية كمطلب أساسي من مطالب الحراك الشعبي، حيث عرفت هذه المرحلة تغيرات كبيرة أثرت في مسار الديمقراطية على المستوى السياسي ما أنتج العديد من التداعيات الأمنية، بداية من قيام الثورة وتنحي مبارك، والانتخابات الرئاسية، مرورا بالانقلاب العسكري الذي أدخل مصر في دوامة من العنف.

وقد ارتبط بناء الأمن السياسي في مصر في المرحلة الانتقالية بثنائية التوافق/الصراع بين مختلف النخب والقدرة على استيعاب النخب الجديدة بدل إقصائها من المشهد العام، وهذا من خلال التركيز على الأدوات المستعملة في إدارة هذا الصراع "حوار/عنف" وكذا محفزات الصراع/التوافق من خلال مجموعة من الأبعاد النفسية والإيديولوجية والقيمية. (عيسات ، 2019، صفحة 255)

## 5. تقييم مسار التحول الديمقراطي في مصر من منظور الأمن الإنساني.

إن التخلص من النظام القديم يعد أحد الشروط الأساسية لنجاح أي عملية للانتقال الديمقراطي، إلا أن ذلك يحدث في نفس الوقت الذي يتم فيه بناء نظام سياسي ودستوري جديد قائم على مبدأ المواطنة. لكن قبل التعرض لشرح معايير نجاح التحول الديمقراطي لابد من الإشارة في البداية والتأكيد على أن عملية الانتقال الديمقراطي هي بطبيعتها عملية غير واضحة وتنطوي على العديد من الغموض والمخاطر وهو ما لخصه الباحثين "فيليب شميتر"و"تيري كارل" في تعريفهما لمسألة التحول الديمقراطي باعتبارها: "عملية معقدة وغير واضحة وربما تؤدي إلى نتائج غير متوقعة". (schmitter & karl, 1991)

لذلك هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم التحول الديمقراطي أبرزها إعادة توزيع وانتشار القوة داخل الدولة، إعادة بناء المؤسسات السياسية وكذا إعادة توزيع الثروة والموارد اقتصاديا واجتماعيا، وصولا إلى إقامة مجتمعات قائمة على استقرار الحرية المساواة والعدالة لا استقرار الاستبداد.

### 1.5 إعادة توزيع و انتشار القوة:

وذلك من خلال انتقال السلطة السياسية من أيدي قلة من السياسيين إلى بقية مؤسسات المجتمع، بحيث لا يصبح هناك احتكار للسلطة من جانب طرف واحد. (العناني، 2012، صفحة 111)، فالتحول الديمقراطي لا يعني أن تنتقل السلطة من نخبة قديمة إلى نخبة جديدة أو من النخبة الحاكمة إلى المعارضة، وإنما بالأساس تعني أن تنتقل من الدولة إلى المجتمع بحيث يصبح هذا الأخير هو المصدر الوحيد للشرعية، وتكون لديه القدرة على محاسبة أهل السلطة ونزع الشرعية عنهم في أي وقت.

وبالنظر إلى الحالة المصرية يمكن القول إنه لم يحدث توزيع حقيقي للسلطة بين القوى والمراكز السياسية المختلفة، صحيح أن مصر قد عرفت انتخابات برلمانية ورئاسية، إلا انه لم يترتب عليها أي نقل حقيقي للسلطة، ويبدو أن سلطة التشريع التي من المفروض أن يحصل عليها البرلمان بعد الانتخابات معطلة أو غير فاعلة، بسبب الوضع القوي للمؤسسة العسكرية في المشهد السياسي، والتي تضع البرلمان أمام خيارين إما التصادم مع خفض سقف التشريع إلى الحد الذي لا يلبي الطموحات، أو الدخول في إطار صراع مع السلطة التنفيذية. وفي حالة دستور 2014، انطلق المشرع الدستوري من هاجس معالجة اختلال العلاقة بين الحكومة ورئيس الجمهورية لكنه لم يصل إليها بدرجة عالية، أما من حيث الاستقلالية على مستوى التأليف، فقد تجاوز الدستور المصري لعام 2014 الوضعية السابقة التي كان رئيس الجمهورية يحوز فيها حقا مطلقا في تعيين رئيس الوزراء، من دون أن يكون الأخير ملزما انتظار إقرار برنامجه الحكومي بتصويت مجلس الشعب. (العناني، 2012، صفحة 112). وقد كانت أول مظاهر إعادة انتشار الصلاحيات داخل السلطة التنفيذية في دساتير ما بعد الثورات عقلنة صلاحية الرئيس التنفيذية، فالرئيس الذي قلصت مدة حكمه إلى ولايتين في الأكثر وفق المادة 140 من الدستور المصري، حددت صلاحياته التنفيذية في مجالات معينة. (العناني، 2012، صفحة 113). والملاحظ أن رئيس الجمهورية لا

زال يتمتع بصلاحيات واسعة جدا، وأنه لا وجود لما يسمى بعقلنة صلاحيات السلطة التنفيذية، بل بالعكس من ذلك فهناك توسيع في هذه الصلاحيات.

**2.5 إعادة توزيع الثروة والموارد اقتصاديا واجتماعيا:**

يمكن تقييم هذا المعيار من خلال عدد من المؤشرات أهمها مدى إعادة توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء، أسعار السلع الأساسية، نسبة التضخم في مرحلة ما بعد الثورة، حجم الاستثمارات الأجنبية وكذا درجة الاعتماد على الخارج. وبالرجوع إلى الحالة المصرية، وحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر فإن عامي2015-2016 قد شهدا زيادة كبيرة في عدد الفقراء الذي وصل نحو 27.8%من إجمالي السكان. كما عرفت معدلات التضخم ارتفاع غير مسبوق. (دوابة، 2016، صفحة 12)

كما أنه يمكن النظر إلى التضخم على أنه نتيجة طبيعية لقوة أو ضعف الاقتصاد القومي، ويعكس واقع الاقتصاد المصري وجود التضخم من جانبي العرض والطلب، ففي الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة الإنتاج نتيجة لرفع الدعم عن الطاقة وارتفاع سعر الفائدة، نجد الحكومة تستمر في طباعة النقود دون وجود غطاء ذهبي أو احتياطي كاف من النقد الأجنبي، أو تحقيق أداء مرضي في معدلات النمو الاقتصادي.

**3.5 العدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية:**

وهنا يتم النظر للعدالة الانتقالية سواء أخذت شكل محاكمة رموز النظام السابق، كما جرى في مصر وكما جرى في أغلب تجارب التحول، أو شكل" لجان الحقيقة والمصالحة "والتي تكتفي بالتحقيق في انتهاكات النظام القديم، والكشف عن المتورطين فيها مع إصدار العفو العام عن هؤلاء المتورطين، وهو الحال في العديد من التجارب كجنوب إفريقيا وجميع تجارب أمريكا اللاتينية باستثناء واحد وهو الأرجنتين. هدف هذه العملية لا يقتصر على تطهير البؤر المناوئة للنظام الجديد، ورد اعتبار الضحايا وفقط، ولكنها تعد بمثابة التأسيس الرمزي للشرعية الجديدة عبر إدانة النظام القديم .

تقوم المعايير الدولية على حقيقة أنه في البلاد التي عانت من نظم استبدادية يجب أن يعقب زوال تلك النظم الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية، التي تقوم أساسا على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المسئولين عنها ومعرفة حقيقتها، وإصلاح مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة من تورط منها في ارتكاب الجرائم والتجاوزات، وإعلام المواطن بحقيقة ما يحدث من انتهاكات في حقهم، مع القصاص العادل للضحايا وإنصاف أهلهم. (عثمان محمود، 2014، صفحة 14)

في هذا الإطار، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإنشاء صندوق لرعاية مصابي حراك 25 يناير كما شكل لجنة تقصي الحقائق، بينما قام الرئيس المعزول محمد مرسي بتشكيل لجنة تقصي حقائق ثانية وإصدار قانون حماية الثورة، فيما شكل الرئيس المؤقت عدلي منصور لجنة تقصي ثالثة واستحدث وزارة العدالة الانتقالية. وفي تطور لاحق نصت المادة 241 من دستور 2014، بأنه يتوجب على البرلمان تمرير قانون يكفل كشف الحقيقة والمحاسبة، واقتراح اطر المصالحة الوطنية وتعويض الضحايا وذلك وفقا للمعايير الدولية. هذه الصيغة الغامضة للمادة تثير العديد من الأسئلة عن المدة الزمنية وطبيعة الانتهاكات التي سيتم التحقيق فيها.

ورغم هذا الانشغال الواضح بقضية العدالة الانتقالية من قبل الأنظمة المتعاقبة بعد حراك 25 يناير، إلا أنه لوحظ أن هنالك تباطؤ من قبل هذه الحكومات في اتخاذ خطوات جادة اتجاه الملف، فعلى الرغم من أن الدولة المصرية قد شكلت ثلاثة لجان رسمية لتقصي الحقائق، إلا أن الدولة لم تتخذ أي خطوات جادة في تنفيذ توصيات هذه اللجان، كما أن المتتبع لملف المحاسبة خلال السنوات الماضية يلاحظ غياب الإرادة المصرية لمحاسبة المتورطين من أفراد أجهزة الدولة. (حسن، 2016، صفحة 365)

**الخاتمة:**

شهدت الدولة المصرية في سياق عملية التحول الديمقراطي بعد حراك 25 يناير2011 تحديات خطيرة على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، ما فرض على النخب الحاكمة ضرورة التعامل بجدية معها تجنبا لأي انحرافات عن المسار الذي نشأت من أجله، وهو المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة،وقد أفرزت الممارسات السلطوية في مصر تحديات عديدة أمام النخب الحاكمة وذلك في ظل تمسكها بالسياسات التسلطية، أمام تنامي الضغوطات الداخلية المنادية بضرورة القيام بإصلاحات سياسية جادة من خلال فتح المجال السياسي أما الفرد والمجتمع والتحول نحو الديمقراطية، الأمر الذي تعاملت معه هذه النخب من خلال تبنيها إصلاحات سياسية شكلية في عمومها بغية الخروج من مأزق الشرعية، من خلال إيجاد صيغة توفيقية بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني لا تعكس مطالب الشعب.

وتعتبر إشكالية الاندماج الاجتماعي والمسائل المتعلقة بالدور السياسي للجيش وطبيعة العلاقات المدنية –العسكرية من أبرز التحديات المطروحة في مصر في ظل عملية التحول الديمقراطي، ففي الحالة المصرية المؤسسة العسكرية تحوز على السلطة بما يجعلها في مكانة أعلى من جميع المؤسسات السيادية، وتكرست هذه الحالة عقب الانقلابات العسكرية التي عرفتها الحالة المصرية كآلية لانتقال السلطة، والحالة المصرية التي أعقبت الانقلاب العسكري لعام 2013 خير دليل على ذلك، حيث يتحول الجيش إلى نُخبة سياسية حاكمة، لتجد المؤسسة العسكرية نفسها أمام تحديين وهُما الحفاظ على استمرار الحكم العسكري، ومنع عودة القوى السياسية المدنية إلى السلطة.

وعليه فإن النتيجة الرئيسية التي يمكن استنتاجها هي أن تحول ديمقراطي حقيقي بما يضمن بناء أمن إنساني حقيقي مستقبلا لم يحدث بعد، وهذا يظهر جليا من خلال المعطيات المشار اليها أنفا، وعليه فإن نجاح هذه العملية مرهون بهندسة مؤسساتية حقيقية تجسد مبدأ التداول على السلطة والفصل بين السلطات مع تقنين دور المؤسسة العسكرية ومن ثم إصدار قانون ينظم العلاقة بين القطاع المدني والقطاع العسكري.

## قائمة المراجع :


1- أشرف محمد دوابة. (2016). *الحصاد الاقتصادي للإنقلاب العسكري*. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

2- إلياس أبو جودة. (2008). *الأمن البشري وسيادة الدول*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

3- أمل حمادة. (2008). *الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة*،. بيروت: المركز العربي للأبحاث والنشر.

4- حسن طارق .(2016) .*دستورانية مابعد انفجارات :2011قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر*. بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

5- خليل العناني. (03, 2012). الثورات العربية بين النجاح والفشل. *شؤون عربية* (149).

6- دعاء حسين، و أسماء محمود. (2016). القاهرة: وحدة التقارير بالتنسيقية المصرية.

7- رضوان بروسي. (2009). رسالة ماجيستير. *الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الأليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم*. باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر.

8- سارة البلتاجي. (2016). *الأمن الاجتماعي-الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع المصري*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

9- عبد الفتاح ماضي. (7, 2011). كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية. *مجلة الديمقراطية*.

10- علي خالد حنفي. (10, 2012). الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي. مجلة السياسة الدولية.

11- علي خليفة الكواري. (2000). *المسألة الديمقراطية في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

12- عمرو هاشم ربيع. (2017). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

13- فتيحة فرقاني. (2008). رسالة ماجيستير. *دور الأمن البشري في تفعيل التنمية البشرية في العالم العربي والإسلامي '1990/2007)*. الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر.

14- فضيلة عيسات . (2019). أطروحة دكتوراه. *التحول الديمقراطي ومنطق بناء الأمن الإنساني*. الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3.

15-محمد رفيق أمين حمدان. (1999). *الأمن الغذائي: نظرية، نظام، وتطبيق*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

16- محمد عثمان محمود. (2014). *العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبيرالي السياسي المعاصر*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

17- مركزديوان Dans .(2014) .*الوضع الإقتصادي المصري* .القاهرة.

18- مصطفى بلعور. (2009). أطروحة دكتوراه. *التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائر(1988/2009)*. الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر.

19- معوض جلال. (2014, 07 01). *www.ahramdigital.eg*. Consulté le 05 23, 2017, sur مجلة السياسية الدولية www.ahramdigital.eg :

20- مي نجيب. (2014). جدلية الاندماج الاجتماعي للأقباط في مصر الثورة،. *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية* (04).

21- PNUD 94 .(1994) .*rapport mondial sur le developpement humain 1994* .paris: economica.

22- Amertya, s. (1999). development as freedom. *oxford university press*.

23- schmitter, p., & karl, t. (1991, 06). Modes of transition in Latin America, southern and Eastern Europe. *international social science journal*.

24- ulhaq, m. (1995). Reflection human development. *oxford university press*.